

## الجزائر: من عزل بوتفليقة إلى الاستخدام البراغماتي لدستوره

أزراج عمر  
كاتب جزائري



مجلس الأمة مهام رئيس الدولة لمدة أقصاها تسعون يوما، تنظم خلالها انتخابات رئاسية، ورغم وضوح هذه المادة فإن بن صالح لم ينظم الانتخابات الرئاسية بل استفاد من التمديد له لمدة مفتوحة لا أحد يعرف نهايتها.

لا شك أن هذا التمديد لا يتماشى وأخلاقيات دولة القانون من جهة، ومن جهة أخرى فإن موافقة المجلس الدستوري عليه ليست شرعية لأن ثلث أعضاء هذا المجلس لم ينتخبوا بل هم معيّنون من الرئيس المخلوع عبدالعزيز بوتفليقة الذي تصفه السلطات بمظلة العصاة الفاسدة. وفضلا عن ذلك فإن لجوء السلطات الحاكمة إلى البرلمان بغرفتيه لتبرير هذا التمديد يتناقض مع الإرادة الشعبية لأن ثلثي أعضاء هذا البرلمان هم أيضا من تعيين بوتفليقة.

وفي هذا السياق يبرز تناقض خطير في الدستور من قبل وراثة الجزائر الرأسمالية بتجلى باختراع موقف مزدوج من الدستور، حيث ترك العنان لعبد القادر بن صالح ليعين في تعيين المسؤولين في مختلف أجهزة الدولة، علما أن نص الدستور الراهن لا يسمح للرئيس المؤقت غير الشرعي أن يفعل ذلك، كما أن الدستور الموروث عن النظام المدعو بالعصاة لا يسمح بإقالة الحكومة أو تعديلها. وفي هذا الصدد تقول المادة 104 من هذا الدستور "لا يمكن أن تقال أو تعدل الحكومة إبان حصول المانع لرئيس الجمهورية أو وفاته أو استقالته حتى يشرع رئيس الجمهورية الجديد في ممارسة مهامه". ولكن بن صالح لا يلتزم بهذا البند حيث إنه أقال مؤخرا وزيراً وعين وزيراً آخر في مكانه، وهاهو يواصل تعيين السفراء والولاة ومسؤولين آخرين في المناصب العليا للدولة.

بناء على ما تقدم فإن مواد الدستور الأخرى مثل المادة 7 والمادة 8 والمادة 12 التي تنص على أن "الشعب مصدر كل سلطة"، وأن "السيادة الوطنية ملك للشعب وحده"، وأن "الدولة تستمد مشروعيتها وسبب وجودها من إرادة الشعب"، تعامل كمجرد حبر على ورق. وهناك تناقضات أخرى بين القانون وسلوك السلطات الجزائرية تبرز جليا في التعاقب بالمادة 41 التي تؤكد أنه "لا مساس بحرية المعتقد، وحرمة حرية الرأي" ولكن الوقائع الميدانية تشير إلى قيام السلطات الأمنية باعتقال شبان لهم رأي خاص في مكونات الهوية الأمازيغية حيث تم إيداع بعضهم السجن.

إن التعاقب بالدستور واستخدام مواد استخداما انتقائيا وتعسفا يجعلان القوانين وخطابات السلطة دون مصداقية وستنتج عن ذلك أخطار تقسيم الشعب وضرب الحريات، ومما يؤسف له أن بعض الأحزاب المدعوة بالمعارضة مثل حزب طلائع الحريات الذي يتزعمه علي بن فليس تساهم، بدعوتها إلى تطبيق مثل هذا الدستور المتناقض، في التثبيث بالقوانين التي يخترعها النظام نفسه على مفاصله ليضمن البقاء في السلطة رغم انف الشعب.

تتميز القوانين الجزائرية بأنها تفكير في الغرف المعتمنة على مفاصل السلطات التي تآمر بانتقائها وفقا لأموالها والتصويت لها في البرلمان الذي يتحكم فيه النظام الحاكم بقبضة فولاذية وإصدارها في الجريدة الرسمية التابعة له، ثم تطبيقها من طرف أجهزته المختلفة على النحو الذي يخدم مصالحها، ونظرا لذلك فإن البلاد تفتقد إلى القوانين التي تنسجم مع أخلاقيات الدولة التي تحترم فيها الإرادة الشعبية.

وقد لعب استهتار النظام الجزائري بقوانين البلاد دورا محوريا في خلق صغ إدارة الأزمات وتعويضها بدلا من حلها، وفي الحقيقة فإن تلاحق السلطات الجزائرية بالدستور من قبل وراثة ليس إلا جزءا من التعاقب بمقدرات المواطنين، ويعكس هذا السلوك السلبي تناقضاتها الحادة وعدم صدق نواياها في احترام الشروط التي بتوفرها تزدهر المواطنة وحقوق الإنسان.

## التلاعب بالدستور واستخدام مواد استخداما انتقائيا وتعسفا يعلنان القوانين وخطابات السلطة دون مصداقية وستنتج عن ذلك أخطار تقسيم الشعب وضرب الحريات

من الملاحظ أنه منذ انفجار الحراك الشعبي في 22 فبراير الماضي والنظام لا يريد أن يغير حتى جلسته الخارجية، بل ظل يعمد في تجريب شتى أنماط الحيل لتبرير أجدثه والتثبيث بالحكم رغم امتعاض المواطنين والنخب الوطنية من هذه الممارسات السلبية. ومن الواضح أن الوضع لا يزال كما هو ولم يحدث فيه أي تغيير له قيمة تذكر وجراء ذلك ستبقى الأزمة السياسية معلقة وقد تأخذ بعد العودة المدرسية والجامعية خلال بدايات شهر سبتمبر القادم منعرجا خطيرا قد يشهد أشكالا مختلفة من التمرد وربما شكلا معتدلا من العصيان المدني.

من غير المعقول أن يدعو الجيش إلى الالتزام الحرفي بالدستور في الوقت الذي يسمح فيه للرئيس المؤقت عبد القادر بن صالح بحرق بنود الدستور نفسه بواسطة الإجراءات غير الشرعية التي ما فتئ ينفذها مثل تجاوزه للحدود الرئاسية التي يخولها له القانون في منصب الرئيس المؤقت للدولة. وفي هذا الخصوص تقول المادة 102 من الدستور الذي تنادي السلطات بضرورة احترامه "يتولى رئيس



## الجنوب العربي: صرخة الحرية لشعب غير قابل للذوبان في الآخر

وزير العدل المحاولة اغتيال، وفي نفس الشهر انفجرت قنبلة في منزل سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة. وفي 14 يونيو 1992 جرى اغتيال هاشم العطاس شقيق رئيس الوزراء حيدر أبو بكر العطاس. وفي 29 أكتوبر 1992 من محاولة اغتيال أدت إلى مصرع ابن شقيقته في تلك العملية، وفي 15 نوفمبر 1993 تعرض منزل نجل البيض ديسمبر 1993 منعت الشرطة العسكرية سيارة رئيس حكومة الوحدة حيدر أبو بكر العطاس ومرافقيه من دخول صنعاء ولم يُسمح لهم بالدخول إلا بعد توسط الشخصيات القبلية الشمالية

ومجاهد أبو شوارب، كما سجلت انتهاكات جسيمة شملت ممارسات سياسة التمييز والفرقة العنصرية، وإحالة مئات الآلاف من الموظفين الجنوبيين في قطاعات الأمن والجيش والقطاع المدني والمؤسسات إلى الاعتقال القسري، ونهب وتدمير تلك المؤسسات التي كانت تزخر بها دولة اليمن الجنوبي، وارتكبت جرائم حرب ترتقي في بعض الحالات إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وفي 27 أبريل 1994 أعلن الرئيس اليمني علي عبدالله صالح حرب الشمال على الجنوب من ميدان السبعين، ليتلقف رجال الدين الزيد الطائفون تلك الدعوة ويحولوها إلى واجب ديني تحذ سافر لقراري مجلس الأمن رقم 924 و931 لعام 1994 ولوقوف مجلس التعاون الخليجي الذي أعلن في الدورة 51- لمجلس الوزراء بمدينة أبها في يومي 4 و5 يونيو 1994، أن "الوحدة اليمنية لا يمكن أن تستمر إلا بتراضي الطرفين، ولا يمكن للطرفين التعامل في هذا الإطار، إلا بالطرق والوسائل السلمية، وتقديرا من المجلس لدوافع المخلصين من أبناء اليمن فرض هذه الوحدة بالوسائل العسكرية".

من دولة مستقلة إلى دولة تطمح إلى الوحدة، إلى دولة خاضعة للاحتلال القسري، واجه الجنوب العربي مصيره، دون أن يتخلّى عن كفاحه السلمي وحراكه الشعبي الذي أثمر مؤخرا الإعلان عن بسط مجلسه الانتقالي نفوذه على مؤسساته السيادية، بعد ياس

عليها بصفتها الحزبية، وبشكل متسرع ودون استفتاء شعبي أو إشراف دولي، نظرت حكومات الشمال إلى الجنوب على أنه غنيمته، فتم استغلال خيراته وتشريد كفاءاته وتهديد سلمه الأهلي وتدمير خصوصياته الثقافية والاجتماعية التي اكتسبها بانفتاحه على العالم وتجارب الشعوب الأخرى. كما تم استهداف عدد من رموزه الوطنية بالاغتيال أو الاعتقال أو الدفع نحو الفرار إلى الخارج. في 26 أبريل 1992 تعرض عبدالواسع سلام

عدن عام 1967، وفور خروجها أعلن عن قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية بقيادة الرئيس قحطان الشعبي. وفي عام 1972 اندلعت اشتباكات حدودية بين دولتي شمال اليمن وجنوبه على خلفية مساعي إقامة وحدة بين البلدين، ثم وفي أواخر مارس 1979 بدأت مباحثات بين الرئيس الجنوبي عبدالفتاح إسماعيل والرئيس الشمالي علي عبدالله صالح توجت بالتوقيع على اتفاقية الوحدة، وتشكيل لجنة دستورية مشتركة لوضع مشروع دولة الوحدة، وقد أدت المفاوضات عام 1988 إلى السماح بالدخول والخروج من البلدين بالبطاقة الوطنية، وتأسيس منطقة استكشاف نفط مشتركة، ونزع سلاح الحدود.

## من دولة مستقلة إلى دولة تطمح إلى الوحدة، إلى دولة خاضعة للاحتلال القسري، واجه الجنوب العربي مصيره، دون أن يتخلّى عن كفاحه السلمي وحراكه الشعبي الذي أثمر مؤخرا الإعلان عن بسط مجلسه الانتقالي نفوذه على مؤسساته السيادية

ورغم أن دولة الجنوب، التي كانت أول دولة في الجزيرة العربية تتبنى العقيدة الماركسية وتتحاز للمعسكر الاشتراكي قد وجدت نفسها منذ 30 نوفمبر 1967 في مهب الصراعات الدولية بسبب الحرب الباردة، إلا أنها حافظت على سيادتها وكيانها الوطني المستقل وعلى عضوية الأمم المتحدة والجامعة العربية والمنظمات الإقليمية والدولية حتى 22 مايو 1990، تاريخ الإعلان عن قيام الوحدة اليمنية الانتقالية في ضوء الاتفاق بين رأسي النظامين في الجمهورية العربية اليمنية علي عبدالله صالح الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية علي سالم البيض الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني، اللذين وقعا عليها بصفتها الحزبية، وبشكل متسرع ودون استفتاء شعبي أو إشراف دولي.

نظرت حكومات الشمال إلى الجنوب على أنه غنيمته، فتم استغلال خيراته وتشريد كفاءاته وتهديد سلمه الأهلي وتدمير خصوصياته الثقافية والاجتماعية التي اكتسبها بانفتاحه على العالم وتجارب الشعوب الأخرى. كما تم استهداف عدد من رموزه الوطنية بالاغتيال أو الاعتقال أو الدفع نحو الفرار إلى الخارج. في 26 أبريل 1992 تعرض عبدالواسع سلام

1926 وهناك قامت بريطانيا بقصفهم جوا وأرسلت لهم المزيد من القوات الجوية البريطانية في إمارة الضالع وملحقاتها. ومع ذلك، استمرت سيطرة الزيد على سلطنة البيضاء التي لم يبرم سلطانها أي معاهدة مع بريطانيا رغم أن إقليمه يمتد على الجانب البريطاني من حدود الأنجلو- التركية المعنية في عام 1914 باتفاقية الحدود الدولية.

ومع استمرار الاعتداءات الزيدية الشيعية لحميات عدن الغربية الشاقعية الخاصة بعد الاستيلاء على الضالع والبيضاء ومكيراس ولولدر في الفترة بين 1920 و1926 قامت الحكومة البريطانية عام 1926 بالمزيد من المحاولات- قبل اتخاذ أي قرار عسكري- للتوصل مع الإمام إلى اتفاق، وهذا عندما تم إرسال ضابط الاستخبارات البريطاني جيلبرت كلايتون إلى صنعاء محاولة منه إبرام معاهدة مع الإمام، لكن جميع مفاوضاته فشلت تماما، وقبله تم إرسال المسؤول الأول الكولونيل هارولد فينتون جاكوب، أول مساعد مقيم في عدن، للتفاوض مع الإمام بعد جلاء الأتراك عن اليمن.

يشير المعتمد البريطاني في مذكراته إلى أن المفاوضات فشلت بسبب ادعاء الإمام بأنه يملك كل شبر في الجنوب العربي للجزيرة العربية، بما في ذلك الجزء الأكبر من محمية عدن، بل وعدن نفسها، معتمدا في ذلك على أن الأئمة الزيديين حكموا البلاد كلها منذ حوالي 1630 إلى حوالي عام 1730، وهو إدعاء لم تعترف به قبائل محمية عدن بمن في ذلك حكامها المحليون الذين اعتبروا مطالبات الإمام مبالغاً فيها، وأن الإمامية اليمنية لم تحكم مناطق الجنوب عبر التاريخ، بل جاءت غازية.

وبعد أن وصلت الحكومة البريطانية إلى طريق مسدود مع الإمام الزيدي لسحب قواته من المناطق التي غزاها في محميات عدن الغربية، أجهز سلاح القوات الجوية الملكية البريطانية في إمارة الضالع عام 1928 على جيش الإمام الذي انهيار وتقهقر وتراجع أمام ضربات الطيران البريطاني وتقدم قوات أمير الضالع من اتجاه ردفان وحالمين، ورغم تحرير الضالع ولولدر ومكيراس من قبضة الدولة المتوكلية اليمنية إلا أن سلطنة البيضاء، الممتدة على الجانب البريطاني من الحدود الأنجلو- تركية المعنية في عام 1914، لم تحر، وسلطنة البيضاء لم تترك أبدا عنها الحكومة البريطانية أي معاهدة لتحريرها وكفالة حمايتها؛ لهذا ظلت تحت الحكم الزيدي رغم وقوعها في إطار محميات عدن الغربية وهذا الأمر كان جد سيء. في أكتوبر 1963 اندلعت ثورة التحرير في جنوب اليمن، وتمكن الثوار من قتل المندوب البريطاني كينيدي تريفسكيس يوم 10 ديسمبر 1963، مما اضطر بريطانيا إلى سحب قواتها من

الحبيب الأسود  
كاتب تونسي

إن كان لا مناص من مواجهة الواقع على حقيقته، فإن من حق الجنوب العربي تقرير مصيره وبناء دولته المستقلة، بعد أن واجه سنوات عجافا في ظل الوحدة العقيمة التي لم يجن منها غير الفقر والعنف والإرهاب، وهي وحدة كانت نتيجة لتصفية ميراث الحرب الباردة في ظل بوادر انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1990، ثم أعيد فرضها بالقوة عام 1994، لكن دون أن تفتقر إرادة الجنوبيين في الدفاع عن استقلالهم ورفض الذوبان في الآخر، بعد أن تبين لهم أن هناك فوارق تاريخية وثقافية واجتماعية تحول دون الاستمرار في القبول بوحدة الأمر الواقع.

الخلاف ليس جديدا ونزعة الاستقلالية عند الجنوبيين ضاربة في القدم، والشخصية الجنوبية لها خصوصياتها التي لا يمكن القفز فوقها، كالشخصية اللبنانية بالنسبة لسوريا، أو الشخصية الكويتية بالنسبة للعراق، أو الشخصية السودانية بالنسبة لمصر، فالجوار الجغرافي أو وحدة التاريخ في بعض جوانبه، لا يعنيان وحدة المزاج الشعبي الذي تشكلت منه بنية الانتماء الوطني. هناك خصائص ثقافية واجتماعية عادة ما تكون وراء تشكيل منتج سياسي لا يمكن استيعابه بالوحدة الاندماجية الكاملة كالتى تم ارتجالها بسرعة قياسية عام 1990.

قضية الجنوب في صورتها الحديثة تعود إلى ثلاثينات القرن الـ19 حين كانت مناطق جنوب اليمن عبارة عن مشيخات وسلطنات متناثرة ومتناحرة تفتقر إلى كيان واحد يجمعها، الأمر الذي سهل على بريطانيا احتلال أبرز مناطقها وهي مدينة عدن عام 1839، وفي عشرينيات القرن العشرين ضم البريطانيون المشيخات المحيطة بـعدن كإجراء احترازي لمنع الأئمة الزيديين في الشمال من اقتحام عدن، ثم أسسوا عام 1959 ما عُرف باتحاد إمارات الجنوب العربي الذي ضم 21 مشيخة في جنوب اليمن.

وقد ورد في مذكرات المعتمد البريطاني لحمية عدن (1930 - 1940) السير برنارد رايلي أنه في عام 1920 اجتاحت الغزو الزيدي أراضي إمارة الضالع الأميرية الموجودة في محمية عدن والتي تربطها بحكومة عدن معاهدة حماية وصداقة من أي اعتداء خارجي. وفي عام 1923 واصل الغزو الزيدي اجتياحه لمناطق محميات عدن الغربية واستولى على سلطنة البيضاء وأيضا على مكيراس في الجزء العلوي من سلطنة العوالي في عام 1924، كما استولت الدولة المتوكلية اليمنية أيضا على منطقة العوالي السفلي "لودر" عام